الأمم المتحدة

E/HLPF/2020/3/Add. 1

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
1 May 2020
Arabic
Original: English

المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة
الذي يعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي

7-16 تموز/يوليه 2020

البند 2 من جدول الأعمال المؤقت*

العمل المعجَّل والمسارات الكفيلة بالتغيير: تنفيذ عقد العمل
والإنجاز من أجل التنمية المستدامة

مساهمة مقدمة من الدورة السادسة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة

مذكرة من الأمانة العامة

تحيل الأمانة العامة طيه المساهمة المقدمة من الدورة السادسة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة التي عُقدت في شلالات فيكتوريا، زمبابوي، في الفترة من 24 إلى 27 شباط/فبراير 2019، إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

* E/HLPF/2020/1.

180620 030620 20-06101 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير الدورة السادسة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أولا - مقدمة

1 - عقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالاشتراك مع حكومة زمبابوي، وبالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي ومنظومة الأمم المتحدة[1]، الدورة السادسة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة في شلالات فيكتوريا، زمبابوي في الفترة من 24 إلى 27 شباط/فبراير 2020.

2 - وحضر المنتدى أكثر من 000 3 مشارك، منهم وزراء وممثلون رفيعو المستوى لحكومات 52 دولة عضوا في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وهيئات حكومية دولية، وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والمنظمات الدولية الأخرى، والمجموعات الرئيسية، وجهات أخرى صاحبة مصلحة.

3 - ويرد في الفرع ثالثاً أدناه موجز للمداولات، بما في ذلك القضايا الرئيسية والرسائل الرئيسية المنبثقة عن المنتدى.

ألف - معلومات أساسية

4 - عقد المنتدى على خلفية عدم سير البلدان والجهات الشريكة عل المسار الصحيح المفضي إلى تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها، بالرغم مما بذلته من جهود جبارة خلال السنوات الأربع الماضية. ولذلك فإن العقد الحالي، 2020-2030، يمنح نافذة من الأمل لتسريع وتيرة تنفيذ الأهداف وتوسيع نطاقه. ومن هذا المنطلق، كان المنتدى بمثابة فرصة لترجمة إعلان العشرينيات من هذا القرن عقدا للعمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة إلى أفعال، على نحو ما أقرَّته الجمعية العامة في قرارها 4/74.

5 - وبناء على ذلك، صُمِّمت الدورة السادسة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة لتكون ملتقى عملي المنحى للدول الأعضاء وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة لاستكشاف الحلول والإجراءات التحويلية التي تمكن البلدان من تحقيق أهداف خطة عام 2030 وخطة عام 2063، ضمن الإطار الزمني المحدد، والاتفاق عليها.

---

(1) شاركت الكيانات التالية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بوصفها جهات شريكة في تلك العملية: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق العمليات الإنمائية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومجموعة الأمم المتحدة الإقليمية للتنمية المستدامة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومكتب الأمم المتحدة للحد من أخطار الكوارث، ومكتب الأمم المتحدة للمستشار الخاص لشؤون أفريقيا، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة التجارة العالمية.

باء - موضوع الدورة وأنشطتها

6 - عُقدت الدورة السادسة وكان موضوعها: "2020-2030: عقد لتحقيق تحول وازدهار أفريقيا من خلال خطة عام 2030 وخطة عام 2063". ويتماشى هذا الموضوع بشكل وثيق مع موضوع اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي سيعقد في عام 2020، وهو: "العمل المعجِّل والمسارات الكفيلة بالتغيير: تنفيذ عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة".

7 - وفي ما يلي الأنشطة الرئيسية التي تم الاضطلاع بها خلال المنتدى:

(أ) المتابعة والاستعراض الإقليميان للتقدم المحرز في تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063. وتحقيقا لهذه الغاية، أجرى المنتدى استعراضا لجميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر والأهداف المقابلة لها في خطة عام 2063. ولتعزيز اتباع نهج مترابط ومتكامل في عملية الاستعراض والمداولات التي أجريت خلال الدورة، جُمعت الأهداف السبعة عشر في شكل خمسة مواضيع فرعية مفصلة حول ما يسمى "الركائز الخمس" - الناس والازدهار والكوكب والسلام والشراكات[2]؛

(ب) التعلم من النظراء، بما في ذلك تبادل النُهج والخبرات والدروس المستفادة فيما يتصل بإجراء الاستعراضات الوطنية الطوعية وغيرها من الجهود الرامية إلى تعزيز التنفيذ المتكامل للخطتين؛

(ج) تحديد وتوضيح أولويات أفريقيا وخياراتها وتوصياتها في مجال السياسة العامة في شكل رسائل رئيسية، لتسريع وتيرة التنفيذ على مختلف المستويات، وفي صورة إسهام جماعي للمنطقة في اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي سيعقد في عام 2020 (7-16 تموز/يوليه 2020، نيويورك).

8 - وقد أُثريت أعمال الدورة الرئيسية للمنتدى بأكثر من 60 مناسبة تحضيرية وجانبية[3] عُقدت على هامشها. وكان من بين تلك المناسبات الدورة الاستثنائية لآلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا، والدورة الثانية للمنتدى الإقليمي الأفريقي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار؛ وحلقة عمل إقليمية بشأن الاستعراض الوطني الطوعي: تعزيز الاستعراضات الوطنية الطوعية المتكاملة لخطة عام 2030 وخطة عام 2063 والإبلاغ عنهما؛ وحلقة عمل تحضيرية وخاصة بتنمية القدرات لفائدة المجموعات الرئيسية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في أفريقيا.

ثانيا - افتتاح الدورة (البند 1 من جدول الأعمال)

9 - أدار الدورة أوليفر تشينغانيا، مدير المركز الأفريقي للإحصاءات التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

---

(2) رتبت أهداف التنمية المستدامة في المجموعات التالية لكل موضوع فرعي: الناس: الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة 1، والهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، والهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة، والهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة، والهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة ؛ الرخاء: الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة والهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة، والهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة، والهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة، والهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة ؛ الكوكب: الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة، والهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة، والهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة، والهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، والهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة؛ السلام: الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة؛ الشراكات: الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة.

(3) انظر https://www.uneca.org/arfsd2020.

10 - وقالت فيرا سونغوي، الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، أن أفريقيا لديها كل الإمكانات، ولا ينقصها سوى النجاح في تحقيق التنمية المستدامة، وهو ما لم تتمكن من القيام به بالرغم من التقدم المحرز في بعض المجالات. وهناك الكثير من العقبات، منها تغير المناخ والأمراض والتحديات التجارية، ولكن أفريقيا يمكن أن تتغلب عليها إذا عملت البلدان معا. ففي عام 2018، شهد اقتصاد زمبابوي نموا بمعدل 6,2 في المائة، ولا سيما نتيجة لإنشاء سد كاريبا. ثم انكمش الاقتصاد، بسبب إعصاري إيداي وكينيث. وأشارت إلى أن الشباب في زمبابوي قد وضعوا حلولا للتنمية في المستقبل والنمو المستدام. وأضافت أن الشباب الأفريقي يحتاج إلى 13 مليون فرصة عمل في السنة. وينبغي أن تنشأ هذه الوظائف عن طريق قطاع الأعمال التجارية ومن خلال تنمية القطاع الخاص. ومع هدير الشلالات، وتحليق النسور، وحيوية الشباب، تستعد أفريقيا لأن تحلق عاليا.

11 - وأبرز نكوسيلاتي نواتيتو، ممثل الشباب وسفير زمبابوي لشؤون مكافحة تغير المناخ، الآثار السلبية لتغير المناخ على البيئة، وأشار إلى أن نقص الأمطار قد أثر على منسوب مياه شلالات فيكتوريا. وقال إن ملايين الشباب تضرروا من آثار تغير المناخ. ودعا الحكومات الأفريقية إلى مكافحة تغير المناخ لحماية البيئة. وأشار إلى ضرورة أن يكون الشباب جزءا من خطط التنمية الوطنية، وقال إنه ينبغي تشجيعهم على الوصول إلى الصفوف الأمامية.

12 - وشددت رئيسة المكتب المنتهية ولايتها، نزهة الوافي، على أن البلدان الأفريقية أحرزت تقدما كبيرا في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وإن كان هذا التقدم لايزال غير كاف. وقالت إن التحدي الرئيسي ما زال يتمثل في تعبئة التمويل لتنفيذ الخطتين. ويتطلب ذلك بذل جهود متضافرة، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد اعترف مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، في دورته الثانية والخمسين، بالدور البالغ الأهمية لتعزيز السياسات المالية بهدف زيادة الإيرادات العامة بنسبة تتراوح بين 12 و 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وما زالت التكنولوجيات الرقمية عنصرا أساسيا لا في تحسين عملية تحصيل الإيرادات فحسب بل في تعزيز كفاءة وشفافية استخدام الإيرادات وإدارتها. ووجهت الانتباه أيضا في هذا السياق إلى الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة التي وضعتها المغرب.

13 - وأشار نائب رئيس الاتحاد الأفريقي، كويسي كوارتي، إلى أن إحدى المهام ذات الأولوية بالنسبة لأفريقيا هي الوفاء بالالتزام المتمثل في "إسكات البنادق"، وتهيئة بيئة تفضي إلى نمو الاقتصاد الكلي واستقراره. ولا يمكن تحقيق الرخاء والإدماج والالتزام المتمثل في "عدم ترك أي أحد خلف الركب" دون تحقيق السلام والأمن والاستقرار. وقال إن أوجه التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة كانت متباينة ولم تسر على وتيرة واحدة. وأفاد أن معدلات الفقر آخذة في الانخفاض، وسُجِّلت مكاسب في مجالي الصحة ومحو الأمية. وأُحرز تقدم أيضا بشأن المساواة بين الجنسين، ولكنه ليس كافيا. وفي الوقت نفسه، استمر ارتفاع النمو السكاني، وعدم الحصول على فرص العمل اللائق، والتعليم والرعاية الصحية، وما زالت أوجه عدم المساواة، والفجوات في البيانات قائمة. وما زالت النساء والفتيات والشباب بوجه عام خلف الركب. وأشار إلى أن الاتحاد الأفريقي يعمل على الدفع قدما باتباع نهج مشترك مع الأمم المتحدة لتعزيز العمل والاستعراض والإبلاغ وتعبئة الموارد من أجل تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063. وتقع على عاتق الدول الأعضاء مسؤولية ترجمة الطموحات المبينة في الخطتين إلى نتائج ملموسة. ويشكل المنتدى فرصة لتعزيز التنفيذ المشترك والرصد وتعبئة الموارد لتنفيذ الخطتين.

14 - وأقرت نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، أمينة محمد، بالتقدم الكبير الذي أحرز في أفريقيا، ولا سيما فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي والحد من الفقر. غير أنه بالنظر إلى التحديات العديدة التي ما زالت أفريقيا تواجهها، فإن القارة ليست على المسار الصحيح المفضي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وستركز منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، في عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة، على تسريع وتيرة التقدم ونطاقه، وستكون المنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة بمثابة اللبنات الأساسية. ومن شأن الجيل الجديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية وإعادة تنظيم المنظومة الإنمائية على الصعيد الإقليمي أن يوفرا، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، منابر أكثر فعالية واتساقاً لتقديم الدعم المتكامل إلى الدول الأعضاء، مما يعزز التنسيق، وتعبئة الموارد، ويتيح الشفافية والإدارة القائمة على النتائج، وعرض القضايا الإقليمية في المحافل العالمية بصورة فعالة. وفي ظل المعاناة البشرية الشديدة الناجمة عن تغير المناخ والجوع والإرهاب، لا سبيل إلى تحقيق النجاح إلا إذا أدمجت الدول الأعضاء خطة عام 2030 وخطة عام 2063 في خططها الإنمائية الوطنية واعتمدت أطرا تمويلية وطنية ملائمة. ويجب على جميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني والجامعات والسلطات المحلية والشباب، أن تتبنى نهجا قائما على العمل. وثمة حاجة إلى مشاركة الجمهور وامتلاكه زمام الأمور بدرجة أكبر في سياق تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063 على حد سواء، الذي يقود فيه الشباب قاطرة التغيير. وفي ضوء الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والزخم المحفز على إسكات البنادق، تمتلك أفريقيا المهارات اللازمة لإطلاق كامل طاقاتها الكامنة وتتحلى بما يستوجبه ذلك من توفر روح القيادة والتفاؤل والإبداع.

15 - وقال بول مافيما، وزير الخدمات العامة والعمل والرعاية الاجتماعية في زمبابوي، إن الأخطار التي تُهدِّد التنمية المستدامة تتطلب من الجميع تبادل الخبرات لتحديد رؤية مشتركة وإطار للتنفيذ. وقد حرصت زمبابوي على أن تأخذ خطتها الإنمائية الوطنية أهداف التنمية المستدامة بعين الاعتبار، وأنشأت وحدة مكرَّسة في مكتب الرئيس لضمان التنسيق. وثمة جهود تبذل لإدماج الأهداف الإنمائية للألفية في المبادرات الإنمائية المتخذة على الصعيد المحلي وعلى صعيد المقاطعات. وأشار إلى أن الفجوة التمويلية في زمبابوي كبيرة، بيد أن الاستثمار في الزراعة الذكية يمثل نقطة انطلاق في التصدي للجوع والفقر المدقع.

16 - وسلط رئيس زمبابوي، إمرسون دامبودزو منانغاغوا، الضوء على الدورة الحالية للمنتدى بوصفها فرصة لاستعراض التقدم المحرز مع بدء عقد الأمم المتحدة للعمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة، وأقرَّ بالطابع المترابط وغير القابل للتجزئة لأهداف التنمية المستدامة وضرورة عدم ترك أي بلد في أفريقيا خلف الركب. وما فتئت زمبابوي تعمل على تنفيذ خطة عام 2063 وخطة عام 2030، بطرق من بينها إعادة تركيز ميزانيتها الوطنية لمواءمة برامج الوزارات الحكومية مع أهداف محددة للتنمية المستدامة، ووضع إطار للتنسيق والتنفيذ تحت إشراف مكتب الرئيس للتنسيق التقني التعاوني، بدعم من الشركاء والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وقد أُدمجت الأهداف أيضا في مبادرات التنمية المحلية لإحداث تأثير على مستوى القاعدة الشعبية. وللتعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ خطة عام 2063، تشمل مجالات التركيز ذات الأولوية المشاريع العابرة للحدود؛ وشبكات الأمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية للتخفيف من أثر الهزات المستمرة والفجوات الكبيرة في التمويل؛ والاستثمار في الزراعة وسلاسل القيمة المرتبطة بها؛ والكفاءة في استغلال الموارد الطبيعية؛ وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ وتمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتمكين القطاع غير الرسمي؛ والمساواة بين الجنسين؛ وتسخير التكنولوجيا والابتكار بما يتماشى مع الثورة الصناعية الرابعة. وتشكل جهود التكيف مع تغير المناخ أولوية رئيسية، بالنظر إلى

ما يمكن أن يترتب عليها من آثار خطيرة على القارة. ومن المهم بناء مؤسسات قوية، وتحسين مستويات المعيشة، والتصدي للفساد، الذي يعوّق التنمية المجدية. وثمة حاجة إلى بيانات موثوقة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها والإبلاغ عنها. وتجدر الإشادة في هذا الصدد بالدعم الذي توفره اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية. وأثنى أيضا على مبادرة الشباب ووعد بدعم مبادراتهم.

ثالثا - الموجز والرسائل الرئيسية

17 - توجز الفروع التالية المسائل والاتجاهات الكبرى والرسائل الرئيسية، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة والمنبثقة عن العروض والمداولات خلال الدورة السادسة للمنتدى الإقليمي. وتتألف الرسائل الرئيسية من الأولويات ومن خيارات السياسات العامة والتوصيات لأفريقيا، من أجل تسريع وتيرة التنفيذ على مختلف المستويات، والمساهمة الجماعية للمنطقة في اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2020.

ألف - حلقة نقاش رفيعة المستوى بشأن العوامل المسرِّعة من أجل تحقيق تحول وازدهار أفريقيا من خلال خطة عام 2030 وخطة عام 2063 في غضون العقد 2020-2030 (البند 2 من جدول الأعمال)

1 - الاتجاهات والقضايا الرئيسية

18 - أُحرز بعض التقدم بشأن بعض أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة بشأن التعليم. غير أن التقدم المحرز في أفريقيا في تحقيق الأهداف المتصلة بالمجالات الاجتماعية الأخرى كان أبطأ مما ينبغي أن يكون عليه. ولم يحدث أي انخفاض في عدم المساواة، وهو ما لا يزال يؤثر سلبا على السلام والأمن.

19 - وتبرز حاجة ملحة إلى تعزيز آليات التمويل للخطتين.

20 - ويجب بذل كل جهد ممكن للحصول على بيانات وإحصاءات جيدة وفي الوقت المناسب لضمان الرصد والتقييم القائمين على النتائج.

21 - ويجب تمكين الشباب بالمهارات التكنولوجية وإشراكهم في وضع المفاهيم وفي التنفيذ ورصد الجهود الرامية إلى تسريع وتيرة تنفيذ البرامج من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع الاستفادة من الفرص التي تتيحها الثورة الصناعية الرابعة.

22 - وكانت مشاركة المرأة في العلوم بطيئة، ولذلك السبب، ينبغي إشراك مزيد من النساء في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

23 - ويقوم العديد من الدول الأعضاء حاليا بتعميم مراعاة أهداف التنمية المستدامة في خططها الإنمائية الوطنية، ومواءمة ترتيبات التنفيذ مع الأطر القائمة. بيد أن الصلة بين الأطر الإنمائية الوطنية والخطتين تحتاج إلى مزيد من التعزيز.

24 - وينبغي أن يكون اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى فرصة لإقامة شراكات عالمية من أجل المساعدة في التصدي للتحديات التي تواجهها أفريقيا، وألاّ يقتصر على عرض ما تحقق.

2 - الرسائل الرئيسية

25 - عقب تلك المناقشة للاتجاهات والمسائل الرئيسية، اتفق المنتدى على الرسائل الرئيسية التالية:

(أ) نظرا للاختلالات التاريخية والبيئية التي شهدتها أفريقيا، ينبغي لها أن تكون أكثر حزما فيما يخص الموارد التي يجب أن يوفرها المجتمع الدولي للمنطقة من أجل تنفيذ التنمية المستدامة تنفيذا فعالا؛

(ب) نظرا لأن آثار انبعاثات غازات الدفيئة ذات آثار عميقة في أفريقيا، على الرغم من انخفاض انبعاثات غازات الدفيئة في القارة، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تضطلع بمسؤولية أكبر عن انبعاثاتها الصناعية، وفقا لمبدأ تغريم الملوِّث؛

(ج) إضافة إلى ذلك، ينبغي أن تقوم الدول الأطراف بما يلي:

'1' دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد المحلي، من خلال تعزيز هياكل الحكم المحلي والتمويل؛

'2' تعزيز مشاركة القطاع الخاص وتسخير تحويلات المغتربين للاستثمار في الخدمات الاجتماعية، ولا سيما الصحة والتعليم والبنى التحتية التحويلية؛

'3' اعتماد نهج للإدارة القائمة على النتائج مقترن بنظام للرصد والتقييم من أجل تسريع وتيرة تنفيذ خطة عام 2030؛

(د) الحوكمة الرشيدة والتجارة ضمن كل بلد إفريقي وفيما بين البلدان الأفريقية، اللذان تؤكدهما البنى التحتية الجيدة والسياسات الداعمة، هما عنصران أساسيان للنمو الشامل للجميع؛

(هـ) ينبغي للدول الأعضاء الاستفادة من الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، الذي بدأ سريان مفعوله في أيار/مايو 2019، وذلك بالاستثمار في مجالات تدعم زيادة الإنتاج والقيمة المضافة، وتيسير التجارة، والبنى التحتية المتصلة بالتجارة؛

(و) ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تقدم الدعم، بما في ذلك بأدوات تمكّن الدول الأعضاء من تغطية تكاليف تنفيذ الخطتين حتى تتمكن من بلورة استراتيجيات التمويل اللازمة لتحقيق الأهداف في غضون العقد المقبل؛

(ز) ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية توسيع نطاق الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء من أجل تعزيز التخطيط والإبلاغ المتكاملين، بوسائل منها بدء نشر الأدوات ذات الصلة؛

(ح) لكفالة عدم ترك أي أحد خلف الركب، ينبغي للدول الأعضاء دمج خطة عام 2030 وخطة عام 2063 في خططها الإنمائية الوطنية وعمليات التخطيط فيها على صعيد الحكومات المحلية، وكفالة أن تكون عمليات التخطيط للتنمية وتمويلها وتنفيذها ورصدها شاملةً حقا لجميع الجهات الصاحبة المصلحة من قطاعات المجتمع كافة؛

(ط) ينبغي للأمم المتحدة والجهات الشريكة لها في التنمية إقامة وتعزيز الشراكات من أجل تمويل بناء القدرات وتحسين جمع البيانات لكفالة أن تتمكن أفريقيا من تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتطلعات خطة عام 2063.

باء - التقرير المرحلي عن تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063 على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي (البند 4 من جدول الأعمال)

1 - النقاط الرئيسية في *تقرير التنمية المستدامة في أفريقيا لعام 2019*

26 - يَصدر *تقرير التنمية المستدامة في أفريقيا* سنويا عن كل من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وشمل تقرير عام 2019 جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، التي تتمحور حول البشر والرخاء وكوكب الأرض والسلام والشراكات.

2 - التقرير القاري الأول عن تنفيذ خطة عام 2063

27 - أعدَّت مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التقرير القاري الأول عن خطة السنوات العشر الأولى (2023-2014) لتنفيذ خطة عام 2063. ويغطي التقرير الفترة الممتدة من عام 2014 إلى عام 2019، ويستند إلى بيانات من 31 دولة عضوا وست جماعات اقتصادية إقليمية. ويشير التقرير إلى أن التطلع 4 بشأن قارة أفريقية سلمية وآمنة هو أفضل التطلعات تنفيذا. ويعزى ذلك أساسا إلى أن غالبية البلدان الأفريقية قد وضعت آليات لتحقيق السلام. غير أن الأداء بشأن التطلعين 3 و 5 سجَّل أدنى الدرجات. وكان أداء القارة في تنفيذ الهدف 9 جيدا جدا، ويعزى ذلك أساسا إلى توقيع وتصديق أغلبية الدول الأعضاء على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ولكن أداءها كان سيئا بشأن تحقيق التطلع 5.

3 - المناقشات والاتجاهات

28 - أقر المنتدى بنتائج التقرير القاري الأول وأبرز الحاجة إلى مزيد من أطر تقديم التقارير على الصعيد الوطني، وإلى التوحيد في تحديد المؤشرات ذات الصلة.

29 - وكانت معدلات الفقر آخذة في الانخفاض، بينما كانت المساواة بين الجنسين وفرص الالتحاق بالتعليم الابتدائي والحصول على الرعاية الصحية والكهرباء آخذة في التحسن. غير أن التغطية ليست كافية، كما أن العدد المطلق للأشخاص الذين يعيشون في فقر آخذ في الازدياد، بسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني. وعلاوة على ذلك، فإن ملايين الأطفال لا يتلقون تعليما جيدا، ولا يُتمون مراحل التعليم الأساسي، أو أنهم خارج المدرسة تماما.

30 - وتشكل التدابير الرامية إلى تحسين وسائل إيصال الخدمات الاجتماعية ونوعيتها، عن طريق توسيع نطاق الحصول على الرعاية الصحية والكهرباء ومياه الشرب المأمونة، تدابيرَ حاسمة لتحقيق التنمية المستدامة.

31 - ومن أجل تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، فإن وجود مؤسسات قوية وخاضعة للمساءلة وتحقيق نمو اقتصادي شامل للجميع لهما أهمية بالغة. ولا يمكن بناء تلك المؤسسات إلا على أقوى أسس من الحوكمة العادلة والشفافة والفعالة.

32 - وسيساعد إدخال تحسينات على شبكات النقل الطرقي والجوي والبحري وشبكات النقل بالسكك الحديدية والترابط في جميع أنحاء القارة، على حفز النمو الاقتصادي.

33 - ويشكل التقارب بين أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2063 والأولويات "الخمس العليا" لمصرف التنمية الأفريقي فرصة لتوثيق التعاون والتنسيق بين الحكومات الوطنية والجهات الشريكة في التنمية.

4 - الرسائل الرئيسية

34 - عقب المناقشة، اتفق المنتدى على الرسائل الرئيسية التالية:

(أ) التنمية المستدامة تهمّ الجميع. فمن المهم جدا اتباع نهج على صعيد الحكومة ككل والمجتمع ككل لتحقيق التنمية المستدامة؛

(ب) ينبغي للدول الأعضاء اعتماد وتنفيذ سياسات شاملة يجب دعمها بآليات تمويل مستدامة؛

(ج) ينبغي التصدي للفقر وعدم المساواة بصورة متلازمة. فينبغي للدول الأعضاء اتخاذ تدابير لتوسيع نطاق إيجاد فرص العمل، وزيادة دخل الأسرة المعيشية، وضمان حقوق الملكية، وتطوير البنى التحتية، وتحسين رأس المال البشري وإنتاجية العمل، وهي تدابير أساسية لتعزيز النمو الشامل للجميع والحد من الفقر؛

(د) الدول الأعضاء مدعوّة إلى التوقيع والتصديق على الوثائق القانونية المتعلقة بإنشاء مؤسسات مالية قارية وغيرها من معاهدات الاتحاد الأفريقي؛

(هـ) ينبغي للدول الأعضاء التخطيط للتوسع الحضري المتنامي، وكفالة أن تكون المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة؛

(و) لتحقيق خطة عام 2030 وخطة عام 2063، ينبغي للدول الأعضاء وضع تدابير لتوسيع الحيز المالي من أجل الإنفاق المنصف، وتعديل السياسات المالية والضريبية، وإدارة الإيرادات الضريبية؛

(ز) ينبغي للدول الأعضاء معالجة مسألة تصاعد حجم الديون، التي لها انعكاسات سلبية على تحقيق التنمية المستدامة؛

(ح) فيما يتعلق بعقد الأمم المتحدة للعمل، ينبغي للحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والجهات الشريكة في التنمية التعاون من أجل وضع التطلعات والاستراتيجيات الإنمائية موضع التنفيذ؛

(ط) بما أن خطة عام 2063 وخطة عام 2030 تتسقان اتساقا جيدا، ينبغي للاتحاد الأفريقي ومنظومة الأمم المتحدة وضع إطار مشترك للرصد وتقديم التقارير، بما في ذلك تقرير قاري واحد عن كلتا الخطتين. وإطار تقديم التقارير ذاك سيخفف من عبء تقديم التقارير الواقع على كاهل الدول الأعضاء، كما سيكفل قدرة أفريقيا على التكلم بصوت واحد.

جيم - اجتماعات المائدة المستديرة العامة: استعراضات وطنية طوعية بشأن تنفيذ الخطتين [البند5 (أ) من جدول الأعمال]

1 - المناقشة

35 - قبل الدورة السادسة، أجرت 35 دولة أفريقية عضوا استعراضات وطنية طوعية وشاركت فيها أثناء انعقاد منتديات سياسية رفيعة المستوى. والتزمت 17 دولة أخرى بالمشاركة في هذه الاستعراضات في عام 2020. وتكتسب الاستعراضات الوطنية الطوعية أهمية في تركيز الاهتمام، ولا سيما على التشريعات؛ وتعزيز مشاركة الجهات الصاحبة المصلحة، بما فيها منظمات المجتمع المدني والشباب والفئات الضعيفة؛ وتعزيز الإصلاحات في مجالات من قبيل الحد من الفقر، والصحة، والمياه، والصرف الصحي، والطاقة المتجددة.

36 - وتتمثل التحديات الرئيسية التي تواجهها الدول الأعضاء في الاستعراضات الوطنية الطوعية في تمويل الاستعراضات نفسها وكذلك تمويل تنفيذ التوصيات الناتجة عنها، على حد سواء؛ وفي عدم وجود بيانات وإحصاءات مصنفة.

37 - ويمكن تعزيز الاستعراضات الوطنية الطوعية وتنفيذ التوصيات الناتجة عنها من خلال زيادة الالتزام السياسي بالاستعراضات، والتوعية بخطة عام 2030 وخطة عام 2063، ومكافحة الفساد، وإنشاء مؤسسات قوية، وتوحيد أطر الاستعراض، وإشراك مجموعة أكثر تنوعا من الجهات الصاحبة المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

2 - الرسائل الرئيسية

38 - عقب هذه المناقشة، اتفق المنتدى على الرسائل الرئيسية التالية:

(أ) تحث الدول الأعضاء على القيام بما يلي:

'1' إجراء استعراضات وطنية طوعية منتظمة. وفي ذلك الصدد، تُشجَّع الدول الأعضاء التي لم تتطوع بعدُ في الدورة المقبلة على أن تفعل ذلك. غير أنه لا ينبغي إجراء الاستعراضات الوطنية الطوعية كإجراء شكلي؛ بل ينبغي أن تكون هذه الاستعراضات موضوعية وأن تؤدي إلى تغييرات أساسية في تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063؛

'2' وضع آليات واضحة لتوليد واستخدام بيانات مصنفة والاستثمار فيها من أجل دعم الاستعراضات الوطنية الطوعية القائمة على الأدلة والأطر الإنمائية الوطنية. وينبغي لها أيضا الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يمكن أن تسهم في جمع البيانات والمعلومات ونشرها واستخدامها في الوقت المحدد لأغراض الاستعراضات الوطنية الطوعية والتخطيط الوطني؛

'3' ضمان أن تسلط الاستعراضات الوطنية الطوعية الضوء على المشاريع الرئيسية والممارسات الجيدة التي تسهم في التحويل وتسرّع وتيرة التنفيذ، ولا سيما في مجالات رئيسية من قبيل القضاء على الفقر، وتمكين المرأة، وإيجاد فرص عمل. وينبغي

أن يدعمها كل من فريق الأمم المتحدة القُطري واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وجهات شريكة أخرى؛

‘4’ تعزيز تعبئة الموارد من أجل إدارة وتنفيذ التوصيات الناتجة عن الاستعراضات الوطنية الطوعية التي تجسد الروابط والتقارب بين خطة عام 2030 وخطة عام 2063 وخطط التنمية الوطنية؛

(ب) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي مدعوّتان إلى إنشاء آلية لاستعراض النظراء وشبكة للجهات المهتمة بهذا المجال، من أجل تعزيز الاستعراضات الوطنية الطوعية الفعالة وتنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063.

دال - اجتماعات المائدة المستديرة العامة: الاستعراضات المحلية الطوعية والتعلم من الأقران فيما يتعلق بتنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063 ومتابعتهما واستعراضهما [البند 5 (ب) من جدول الأعمال]

1 - المناقشة

39 - في إطار هذا البند من جدول الأعمال، نظر المنتدى في دور الاستعراضات المحلية الطوعية في تسريع وتيرة تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063 في أفريقيا ومتابعتهما واستعراضهما. وتشجع خطة عام 2030 الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على إجراء استعراضات منتظمة وشاملة للجميع للتقدم المحرز على الصعيدين الوطني ودون الوطني، وهي استعراضات تتولى زمام قيادتها وتتحكم في مسارها البلدانُ نفسها.

40 - ويشكل عدم كفاية إضفاء الطابع المحلي على الخطط العالمية والإقليمية في أفريقيا عقبة أمام التعجيل بالتنفيذ والمتابعة والاستعراض.

41 - وللاستعراضات المحلية الطوعية دور حاسم في ضمان الملكية والمساءلة والتزام جميع الجهات الصاحبة المصلحة، على جميع المستويات. وتُعتبر الاستعراضات المحلية الطوعية أدوات هامة لإشراك وحشد جهات متعددة صاحبة مصلحة على نحو مجد من أجل إحراز تقدم في تنفيذ خطة عام 2030.

42 - وتعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع بلدان ومحليات منتقاة على إعداد استعراضات محلية طوعية، نظر المنتدى في خبرتها ونتائجها. وتواجه أفريقيا حاليا التحدي المتمثل في الافتقار إلى بيانات موثوقة، حتى على الصعيد المحلي، مما يؤثر على الاستعراضات المحلية الطوعية.

43 - ولا يمكن تحقيق الهدف المتمثل في عدم ترك أي أحد خلف الركب إلا بإشراك مختلف فئات المجتمع؛ وينبغي تشجيع النساء وكبار السن والشباب على المشاركة الكاملة في الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2 - الرسائل الرئيسية

44 - بعد تلك المناقشة، اتفق المنتدى على الرسائل الرئيسية التالية:

(أ) من أجل التعجيل بتنفيذ الخطتين، ينبغي للحكومات المحلية والإقليمية أن تشارك مشاركة كاملة في أعمال المنتدى؛

(ب) بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تقوم الدول الأطراف بما يلي:

'1' إدماج الاستعراضات المحلية الطوعية في استعراضاتها الوطنية الطوعية؛

'2' مساعدة السلطات المحلية على جمع بيانات وإحصاءات محلية موثوقة ومتسقة من أجل إجراء استعراضات محلية طوعية؛

'3' إنشاء آليات استعراض محلية طوعية لتحسين المساءلة والشفافية والملكية العامة لتنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063؛

'4' تعزيز نقل السلطات على نحو فعال وتزويد السلطات المحلية بالأدوات والموارد الكافية لتمكينها من إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها في سياق أولوياتها المحلية للتنمية المستدامة؛

'5' تشجيع إقامة الشراكات القوية والتنسيق الوثيق مع الجهات صاحبة المصلحة المحلية لإجراء استعراضات محلية طوعية فعالة، مع التركيز بوجه خاص على الفئات الضعيفة؛

'6' إجراء استعراضات للأقران فيما بين السلطات المحلية لتحسين تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063 ومتابعتهما واستعراضهما؛

'7' إضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة الشباب بوصفهم جهات صاحبة مصلحة رئيسية في إجراء الاستعراضات المحلية الطوعية ومتابعتها؛

'8' القيام، بمساعدة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بإدماج قضايا التنمية المحلية والقضايا الحضرية في الخطط الإنمائية القطاعية والسياسات وأدوات الميزانية الوطنية والرئيسية؛

(ج) ينبغي للأمم المتحدة أن تقوم بما يلي:

'1' المساعدة في وضع نموذج مشترك للاستعراضات المحلية الطوعية من أجل تيسير تكامل تلك الاستعراضات وتوحيدها؛

'2' تصميم نموذج للاستعراضات المحلية الطوعية التي يستعرضها الأقران في أفريقيا يتماشى مع الاستعراضات الوطنية الطوعية من أجل توحيد المبادئ الرئيسية بشكل أفضل.

هاء - اجتماع المائدة المستديرة العام بشأن الموضوع الفرعي المتعلق بالسكان [البند 6 (أ) من جدول الأعمال]

1 - مقدمة

45 - تناول الموضوع الفرعي للسكان خمسة أهداف للتنمية المستدامة، وهي الأهداف 1 و 2 و 3 و 4 و 5؛ والأهداف المقابلة لها في خطة عام 2063.

2 - الرسائل الرئيسية

46 - بعد النظر في الموضوع الفرعي، اتفق المنتدى على الرسائل الرئيسية التالية:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء أن تستثمر في البيانات والبحوث والمعارف الجديدة، مع إدراكها للمعايير والممارسات الاجتماعية. فمن شأن استغلال البيانات المتاحة والاستفادة من التقنيات والتحليلات المبتكرة، بما في ذلك تصنيف البيانات وتحديد طبقاتها، أن يمكِّن من تحديد النقاط الساخنة وجيوب الحرمان، والاستهداف الفعال للموارد والتدخلات للوصول أولاً إلى الفئات الأشد تخلفاً عن الركب؛

(ب) ينبغي للدول الأعضاء أن تستعرض برامجها التعليمية والصحية وتعيد تصميمها، وأن تكفل أن تكون النُهج الإنمائية محورها الإنسان وقائمة على الحقوق؛

(ج) ينبغي توجيه النظم التعليمية نحو تنمية رأس المال البشري والتركيز على الاستثمار في التعليم الجيد، لا سيما في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، والتوفيق بينه وبين الطلب من سوق العمل. وينبغي أن تلبي نظم التعليم أيضا احتياجات اللاجئين في سن التعليم والأطفال والشباب المشردين داخليا؛

(د) ينبغي للدول الأعضاء أن تساعد في إعداد التقرير السنوي لرصد التعليم في أفريقيا من أجل إثراء الابتكارات اللازمة للتعجيل بوتيرة تنفيذ الأهداف المتصلة بالتعليم، بالنظر إلى أن أفريقيا متخلفة عن ركب بقية العالم؛

(هـ) ينبغي للدول الأعضاء أن تعالج مسألة الأمن الغذائي، وأن تبني القدرة على الصمود، وأن تعالج مسألة الهجرة البشرية والأمن البشري عن طريق توسيع نطاق الاستراتيجيات والبرامج الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، بسبل منها إدارة موارد المياه الجوفية، والزراعة المراعية للمناخ، والإدارة المستدامة للغابات والأراضي؛

(و) ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ موقفا بشأن الغاز الطبيعي كمصدر انتقالي للطاقة في القارة وهي تستعد للدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛

(ز) ينبغي للدول الأعضاء أن تزيد الاستثمار في القطاعات التي تعتبر أساسية لمعالجة أوجه عدم المساواة بين السكان، لا سيما الأمن، على النحو الذي أبرزه موضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2020، "إسكات البنادق". وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للدول الأعضاء أن تعالج، بالتعاون مع شركائها، مختلف القيود الاجتماعية الثقافية، لا سيما منها المسائل المتصلة بعدم المساواة بين الجنسين؛

(ح) يجب على الدول الأعضاء أن تنتقل من نهج الخدمات الفردية أو القطاعية أو الانعزالية إلى النهج المتكاملة المشتركة بين القطاعات وعلى نطاق المنظومات التي تعزز المنافع المشتركة باستخدام أوجه الترابط فيما بين الأهداف، والإجراءات الجماعية التي تركز على الاستثمار في الموارد البشرية.

واو - اجتماع المائدة المستديرة العام بشأن الموضوع الفرعي المتعلق بالشراكات [البند 6 (ب) من جدول الأعمال]

1 - مقدمة

47 - شمل الموضوع الفرعي للشراكات الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة بشأن عقد الشراكات لتحقيق الأهداف؛ والأهداف المقابلة في خطة عام 2063، ووسائل التنفيذ اللازمة لتنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063 على مدى العقد 2020-2030.

2 - الرسائل الرئيسية

48 - بعد النظر في الموضوع الفرعي، اتفق المنتدى على الرسائل الرئيسية التالية:

(أ) ينبغي للبلدان الأفريقية أن تضع سياسات تمويل مبتكرة وتنفذها، وأن تكافح التدفقات المالية غير المشروعة، وأن تضطلع بإصلاحات لتوسيع قواعدها الضريبية وإزالة الثغرات التي تسمح بتجنب الضرائب وإعطاء الأولوية للنفقات التي لها أكبر أثر على الفئات الأكثر حرمانا؛

(ب) ينبغي للبلدان الأفريقية أن تدعم الشراكات المتعددة القطاعات وأن تعزز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين الشمال والجنوب من أجل تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية، بما في ذلك قدرات المكاتب الإحصائية وغيرها من المؤسسات العامة ومنظمات المجتمع المدني؛

(ج) ينبغي للبلدان الأفريقية أن تحدد وتعالج الاحتياجات الحرجة من القدرات، من أجل تعزيز تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063 على الصعيدين الوطني ودون الوطني؛

(د) يلزم الحصول على بيانات مصنفة من أجل الرصد والتقييم القائمين على الأدلة، وتتبع التقدم المحرز، وتخصيص الموارد للتعجيل بتنفيذ البرامج الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتطلعات خطة عام 2063. وفي هذا الصدد، يلزم مزيد من التعاون بين الجهات التي تقوم بإنتاج البيانات وجمعها وتجميعها، لأغراض مواءمتها ومن أجل كفالة جودة واكتمال مدخلات البيانات في قاعدة البيانات الوطنية؛

(هـ) ينبغي للبلدان الأفريقية أن تصمم وتنفذ سياسات واستراتيجيات التحول الرقمي بحلول عام 2025، وينبغي أن يستخدم ما لا يقل عن 40 في المائة من سكانها التمويل الرقمي.

زاي - الاجتماع الموازي بشأن الموضوع الفرعي المتعلق بالرخاء [البند 6 (ج) من جدول الأعمال]

49 - يشمل الموضوع الفرعي المتعلق بالرخاء خمسة أهداف للتنمية المستدامة، هي: الهدف 7 - طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، والهدف 8 - العمل اللائق ونمو الاقتصاد، والهدف 9 - الصناعة والابتكار والبنية التحتية، والهدف 10 - الحد من أوجه عدم المساواة، والهدف 11 - مدن ومجتمعات محلية مستدامة؛ والأهداف المقابلة لها في خطة عام 2063.

الرسائل الرئيسية

50 - بعد النظر في الموضوع الفرعي، اتفق المنتدى على الرسائل الرئيسية التالية:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء أن تعيد تحديد مفهوم الرخاء في السياق الأفريقي بأسلوب يستوعبه المواطنون العاديون، وأن تعتمد نهجاً قائماً على السكان وحقوق الإنسان، وأن تضفي الطابع المؤسسي على عمليات الجهات صاحبة المصلحة من أجل التنفيذ المشترك لأهداف الخطتين؛

(ب) ينبغي للدول الأعضاء أن تدمج نُهج السياسات المؤيدة للعمالة في أطر سياساتها الاقتصادية الكلية والقطاعية لحفز الطلب على اليد العاملة وتوفير فرص العمل اللائق. وينبغي استكمال هذه الأطر بنظم للحماية الاجتماعية من أجل التصدي للفقر المدقع وتيسير الانتقال إلى الطاقة المتجددة الميسورة التكلفة؛

(ج) ينبغي للدول الأعضاء أن تعجل بالتحول الهيكلي الذي يستفيد من التصنيع القائم على السلع الأساسية الزراعية وإضافة القيمة إلى الموارد المعدنية، مع معالجة أوجه القصور في البنى التحتية التحويلية وأطر الحوكمة؛

(د) ينبغي للدول الأعضاء أن تدمج منظورا مكانيا ونهجا حضريا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(هـ) ينبغي للدول الأعضاء أن تنشئ وتعزز نظم الابتكار الإقليمية بوصفها حاضنات لتطوير العلم والابتكار والتكنولوجيا، وأن تنهض بتطوير التكنولوجيات الناشئة، مع التركيز على إشراك الشباب والنساء؛

(و) ينبغي للدول الأعضاء أن تهيئ بيئة تمكينية لزيادة استثمارات القطاع الخاص ومشاركته في تمويل تنفيذ خطة عام 2030 في أفريقيا؛

(ز) ينبغي للدول الأعضاء أن تعتبر حوكمة الهجرة جزءا لا يتجزأ من جميع الجهود الإنمائية الرامية إلى تحقيق الرخاء؛

(ح) ينبغي للدول الأعضاء أن تنهض بجهود المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وأن تشرك الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة إشراكا فعالا، مع إيلاء اهتمام خاص للأطفال واحتياجاتهم وأوجه ضعفهم المحددة؛

(ط) ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تقدم المساعدة التقنية إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية من أجل كفالة عدم تخلف أي بلد عن الركب؛

(ي) الدول الأعضاء مدعوة إلى الانضمام إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران والخضوع لاستعراضات الحوكمة.

حاء - الاجتماع الموازي بشأن الموضوع الفرعي المتعلق بالكوكب [البند 6 (د) من جدول الأعمال]

1 - المقدمة، والقضايا والاتجاهات الرئيسية

51 - شمل الموضوع الفرعي المتعلق بالكوكب خمسة أهداف من أهداف التنمية المستدامة، هي: الهدف 6 - المياه النظيفة والنظافة الصحية، والهدف 12 - الاستهلاك والإنتاج المسؤولان، والهدف 13 - العمل

المناخي، والهدف 14 – الحياة تحت الماء، والهدف 15 – الحياة في البر؛ والأهداف المقابلة لها في خطة عام 2063.

52 – وكانت القضايا والاتجاهات الرئيسية المتصلة بهذا الموضوع الفرعي كما يلي:

(أ) يشكل تغير المناخ تهديدا وجوديا لأفريقيا، مما يعرض للخطر قدرة القارة على تحقيق خطتها الإنمائية؛

(ب) ثمة حاجة ملحة إلى تعبئة موارد مالية كافية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتصدي لاحتمال انحباس الأصول الكربونية في أفريقيا؛

(ج) التنوع البيولوجي مهم في تحقيق التنمية المستدامة وبناء القدرة على الصمود أمام الكوارث الناجمة عن المناخ وأوجه انعدام الأمن البشري، وفي كفالة السلامة البيئية والاستخدام المستدام للأراضي وإدارة الأراضي، إلى جانب الحصول على خدمات النظم الإيكولوجية المستدامة كحق من حقوق الإنسان؛

(د) ثمة حاجة إلى بناء القدرات لمواءمة المساهمات المحددة وطنيا وأهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2063 وخطط التنمية الوطنية، من أجل توسيع نطاق العمل؛

(هـ) من المهم تحقيق الإدارة المتكاملة للموارد العابرة للحدود؛

(و) هناك إمكانات هائلة متأصلة في الاقتصاد الأزرق لأفريقيا والفرص المتعددة التي يمكن أن تطلقها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2 – الرسائل الرئيسية

53 – بعد النظر في الموضوع الفرعي، اتفق المنتدى على الرسائل الرئيسية التالية:

(أ) يجب على جميع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أن تتبع نهجا أكثر طموحا وأن تعجِّل باتخاذ إجراءات للوفاء بالتزاماتها بموجب بروتوكول كيوتو وتعديلات الدوحة المدخلة على هذا البروتوكول واتفاق باريس؛

(ب) تُشجَّع الدول الأعضاء على وضع استراتيجيات انتقالية عادلة، باستخدام نهج جديد للاقتصاد المناخي يضمن الفوائد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية؛

(ج) ينبغي للدول الأعضاء أن تُيسِّر آليات التمويل المبتكرة، بما في ذلك تعزيز تعبئة الموارد المحلية واستخدامها بكفاءة، واستخدام السندات الخضراء والزرقاء، وتهيئة بيئة مواتية للتمويل المباشر من القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(د) ينبغي للأطراف في الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي أن تكفل تضمين الاتفاق الجديد المتعلق بالطبيعة والسكان إجراءات وأهداف ملموسة والوسائل لتنفيذها؛

(هـ) ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تقدم المساعدة التقنية للمبادرات التحويلية الأفريقية، بما في ذلك مبادرة الجدار الأخضر العظيم، ولجنة المناخ لحوض الكونغو، ولجنة المناخ لمنطقة الساحل، ولجنة المناخ للدول الجزرية الصغيرة. وفي هذا الصدد، تُشجَّع الدول على دعم إنشاء لجنة معنية بحوكمة المناخ على الصعيد الإقليمي؛

(و) ينبغي للدول الأعضاء أن تعجل بتنفيذ استراتيجية الاقتصاد الأزرق في أفريقيا على الصعيد الوطني من خلال وضع أُطر سياساتية وقانونية وتنظيمية ومؤسسية. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تدعم هذه العملية، التي تُكمّل إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)؛

(ز) ينبغي للدول الأعضاء أن تنفذ نهجا متكاملا للحد من مخاطر الكوارث، والتكيف مع تغير المناخ واستراتيجيات التخفيف من آثاره، وخطط إدارة المياه والصرف الصحي. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لها أن تزيد من تخصيص الموارد للمؤسسات الوطنية والإقليمية المعنية بالموارد الهيدرولوجية والأرصاد الجوية، وأن تضع أو تعزز الأُطر القانونية والمؤسسية لتحسين إنتاج وتقديم خدمات المعلومات المتعلقة بالطقس والمناخ.

طاء - الاجتماع الموازي بشأن الموضوع الفرعي المتعلق بالسلام [البند 6 (هـ) من جدول الأعمال]

1 - المقدمة، والقضايا والاتجاهات الرئيسية

54 - تناول الموضوع الفرعي للسلام الهدف 16 - السلام والعدل والمؤسسات القوية، والأهداف المقابلة له في خطة عام 2063. ويمكن تلخيص القضايا والاتجاهات الرئيسية المتصلة بالموضوع الفرعي على النحو المبين أدناه.

55 - اتُفق على أنه من أجل عدم ترك أي أحد خلف الركب، يلزم اتباع نهج شامل للجميع فيما يتعلق بالحوكمة، بما في ذلك إمكانية اللجوء إلى القضاء وسيادة القانون، وإتاحة الفرص للمهمشين، بمن في ذلك الشباب والمعوقون والنساء والسكان الأصليون.

56 - ويتعين على المؤسسات الحكومية الدولية والمؤسسات الدولية المشاركة في مراقبة الانتخابات أن تكون جادة وأن تحد من الممارسات الفاسدة، بما فيها تزوير الانتخابات، التي تحرم السكان من خياراتهم المشروعة.

57 - ويتفشى الفساد بشكل كبير في أفريقيا، وقد أدى إلى إضعاف هياكل الحوكمة وعملياتها. وأدى إلى تيسير التسرب غير المشروع للموارد من خلال التدفقات المالية غير المشروعة، مما أدى إلى تحويل وجهة الموارد الإنمائية.

58 - ويتعين على الحكومات الأفريقية أن تحترم الفصل بين سلطات مؤسسات الحوكمة وولاياتها من أجل كفالة الحوكمة الرشيدة، والقضاء على استلاب الدولة، والحد من ممارسات تحصيل الريع والفساد، وأيضا لكفالة تخصيص الموارد للقطاعات والأنشطة التي تستحقها أكثر من غيرها.

2 - الرسائل الرئيسية

59 - بعد النظر في الموضوع الفرعي، اتفق المنتدى على الرسائل الرئيسية التالية:

(أ) يجب على الدول الأعضاء أن تعتمد نهجا قائما على حقوق الإنسان في تنفيذ خطة عام 2030، وأن تكفل لدى القيام بذلك إمكانية اللجوء إلى القضاء لجميع السكان، وحماية حقوقهم، وتسخير

الموارد التي يمثلها المتطوعون، والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المهمشين، وحصول الناس من جميع شرائح المجتمع على سبل العيش الكريم؛

(ب) يجب تثبيط أولئك الذين ينتهكون القواعد من خلال عقوبات زجرية صارمة. ويجب منع النزاعات، من قبيل تلك الدائرة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي ومنطقة الساحل، وإدارتها بمسؤولية وفي الوقت المناسب، ويجب كذلك تخصيص موارد كافية لدعم الولاية الواردة في القرار؛

(ج) يجب على الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي تعزيز آلياتهما في مجال الحوكمة ومساءلة الدول الأعضاء، وإلغاء التناقضات الكامنة في احترام سيادة الدول في الوقت الذي قد تنتهك فيه تطلعات أهداف السلام؛

(د) يجب على الدول الأعضاء أن تمارس قيادة تحويلية ملتزمة بإسكات البنادق التي تقتل وتدمر سبل العيش، والتي تخلف من ورائها العديد من الناس في حالة عوز.

ياء - دورة منتدى أفريقيا للعلم والتكنولوجيا والابتكار لعام 2020 [البند 8 (أ) من جدول الأعمال]

الرسائل الرئيسية

60 - بعد النظر في القضايا الناشئة عن الدورة الثانية لمنتدى أفريقيا للعلم والتكنولوجيا والابتكار، اتفق المنتدى الإقليمي على الرسائل الرئيسية التالية:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء أن تبني القدرات في مجالي العلوم الأساسية والهندسة، مسترشدة بالتراث الوطني والأولويات والمزايا الجغرافية النسبية لأفريقيا للاستفادة بشكل كامل من الفرص التي تتيحها التكنولوجيات الناشئة؛

(ب) ينبغي للدول الأعضاء أن تزيد إلى حد كبير من الاستثمار في البحث والتطوير والجامعات ومراكز البحوث؛

(ج) ينبغي للدول الأعضاء أن تعزز المهارات الأساسية على الصعيد القطري بهدف تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار بشكل فعال؛

(د) ينبغي للدول الأعضاء أن تنشئ مراكز للابتكار وحاضنات ومراكز للمعدات المشتركة تخدم الصناعة والقطاع الأكاديمي والمجتمع ككل، وأن تضع استراتيجيات مصاحبة لتنفيذ الثورات الصناعية الثانية والثالثة والرابعة من أجل تحقيق قفزة نوعية وتنفيذ أهداف الخطتين والتنمية المستدامة في أفريقيا بحلول عام 2063؛

(هـ) ينبغي للدول الأعضاء أن تعيد تصميم مناهجها الدراسية للتعليم العالي للتركيز على إنتاج السلع والخدمات.

كاف - منظورات المجموعات الرئيسية والجهات صاحبة المصلحة الأخرى [البند 8 (ب) من جدول الأعمال]

الرسائل الرئيسية

61 - بعد النظر في منظورات المجموعات الرئيسية والجهات صاحبة المصلحة الأخرى، اتفق المنتدى على الرسائل الرئيسية التالية:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء أن تكفل حيزاً لمنظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية وأن تحمي جميع المدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين في المجال الإعلامي؛

(ب) انطلاقًا من روح عدم ترك أي أحد خلف الركب، من الأهمية بمكان تحقيق المشاركة الهادفة والشاملة لجميع الجهات صاحبة المصلحة، بما يشمل الأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والمشردين داخليا واللاجئين ومجتمعات الشعوب الأصلية وصغار المزارعين وغيرهم من الفئات المهمشة في صياغة الخطتين وتنفيذهما.

لام - الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063 [البند 8 (ج) من جدول الأعمال]

62 - نظر المنتدى، في إطار هذا البند من جدول الأعمال، في نتائج الدورة الاستثنائية لآلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا.

الرسائل الرئيسية

63 - بعد النظر في تلك النتائج، اتفق المنتدى على الرسائل الرئيسية التالية:

(أ) إن النهوض بالتنفيذ المتكامل لخطة عام 2030 وخطة عام 2063 ومختلف الأطر المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة يقع في صميم عمل آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا، ويبين أهمية الاتحاد الأفريقي كشريك استراتيجي للأمم المتحدة. وتتيح الإصلاحات الجارية الفرص لتعزيز الشراكة بين الكيانين على جميع المستويات؛

(ب) على الصعيد دون الإقليمي، تعمل آليات التنسيق دون الإقليمية مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية في إطار الخطتين، مع مراعاة الخصائص دون الإقليمية؛

(ج) يدعو موضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2020، "إسكات البنادق"، إلى تعبئة كيانات الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة حول جدول أعمال السلام والأمن في القارة بطريقة متسقة. وتحقيقاً لهذه الغاية:

'1' من الضروري تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة تمشيا مع القرارات ذات الصلة، ولا سيما قرار مجلس الأمن 2457 (2019)، وإنشاء أفرقة مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنسيق المبادرات المشتركة في هذا الصدد؛

'2' ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية أن تدعم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والجهات صاحبة المصلحة

الأخرى في وضع وتنفيذ استراتيجيات على الصعيد القطري بشأن إسكات البنادق، بما في ذلك دعم الهياكل الوطنية لتعميم النهج الشاملة لإسكات البنادق؛

’3‘ ينبغي للأمم المتحدة أن تدعم تعزيز قدرات آليات مخطط الاتحاد الأفريقي لتعزيز المجتمعات السلمية، مثل هيكل الحوكمة في أفريقيا ومنظومة السلم والأمن الأفريقية؛

’4‘ ينبغي تعميم المبادرات الوطنية المتعلقة بمنع نشوب النزاعات في عمليات التخطيط الإنمائي وميزنته وتنفيذه على كل من الصعيد الوطني ودون الوطني والقطاعي؛

’5‘ ينبغي أن تشمل عمليات الاستعراضات الوطنية الطوعية وعمليات الإبلاغ النزاعات وقضايا السلام والأمن؛

’6‘ ينبغي تعميم التحديات المتعلقة بالبيئة والموارد الطبيعية وتغير المناخ في مبادرات السلام والأمن؛

’7‘ ينبغي الاستفادة من الصلة بين اللاجئين والتنمية للمساهمة في الاقتصادات المحلية؛

’8‘ ينبغي تعزيز التعاون في مجال الاستخبارات وتبادل المعلومات لمكافحة الاتجار بالبشر والمخدرات والأسلحة والإرهاب والجماعات الإرهابية والتطرف العنيف، بما في ذلك الإبلاغ عن المخالفات؛

’9‘ ينبغي للمجتمع الدولي أن ينفذ الصكوك الدولية، مثل معاهدة تجارة الأسلحة، التي تحظر نقل الأسلحة إلى أيدي مستخدمين نهائيين غير شرعيين؛

’10‘ ينبغي للدول الأعضاء أن تركز على عمالة الشباب بوصفها دعامة أساسية لتعزيز السلام والأمن في أفريقيا عن طريق وضع برامج مدرة للدخل للشباب في أفريقيا لمنعهم من الانضمام إلى الجماعات المتمردة؛

’11‘ ينبغي أن تعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة مع الكيانات التي توفر الأسلحة في أفريقيا، لمعالجة الأسباب الجذرية للحرب في أفريقيا؛

(د) يجب القيام بما يلي للاستفادة من عقد العمل:

’1‘ ينبغي ترجمة الأطر المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة إلى خطط عمل محددة زمنيا؛

’2‘ ينبغي التشاور مع الاتحاد الأفريقي وإشراكه في مرحلة تصميم المبادرات الرامية لضمان توليه زمام القيادة وتيسير مشاركة الدول الأعضاء في مرحلة التنفيذ؛

’3‘ ينبغي ضمان التفاعل بين المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والقطرية في الإطار التعاوني الجديد قيد التطوير بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي، وينبغي مشاركة الدول الأعضاء والمنسقين المقيمين للأمم المتحدة والأفرقة القطرية بشكل نشط في هيكل التعاون الجديد.

ميم - نتائج منتدى الشباب

الرسائل الرئيسية

64 - عقب نظر المنتدى في نتائج منتدى الشباب الذي عقدته نائبة الأمين العام في وقت سابق، اتفق المنتدى على الرسائل الرئيسية التالية:

(أ) لفعالية الشباب أهمية في عمليات التنمية، ولذلك ينبغي سماع رأي الشباب ومنحهم السلطة وإشراكهم في جميع مراحل وضع سياسات السلام والأمن وتصميمها وتنفيذها؛

(ب) للاستفادة من العوائد الديمغرافية للشباب، يلزم القيام باستثمارات كبيرة في الشباب، ولا سيما الفتيات الصغيرات، بما في ذلك من خلال الابتكار والعلم والتكنولوجيا ومناهج الهندسة والرياضيات والتربية الجنسية؛

(ج) ينبغي توسيع نطاق حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على تعليم جيد النوعية، وينبغي أن تتناول أطر الميزنة على الصعيد الوطني احتياجاتهم العملية ومصالحهم الاستراتيجية؛

(د) ينبغي للأمم المتحدة أن توسع نطاق إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة عن طريق تشجيع مشاركتهم وتعزيزها.

نون - إحالة الرسائل الرئيسية إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى وعرض الرئيس لها

65 - طلب المنتدى إلى الأمانة إحالة رسائله الرئيسية إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى عن طريق إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بحلول 28 نيسان/أبريل 2020. وطلب المنتدى كذلك إلى الرئيس تقديم عرضٍ عن رسائله الرئيسية إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اجتماعه الذي سيُعقد في نيويورك في الفترة من 7 إلى 17 تموز/يوليه 2020، خلال الدورة المكرسة للنظر في تقارير المنتديات الإقليمية للتنمية المستدامة.

سين - التقدير

66 - أعرب الوزراء والمسؤولون الرفيعو المستوى والمشاركون عن تقديرهم لرئيس زمبابوي ولحكومة وشعب زمبابوي لاستضافة الدورة السادسة للمنتدى الإقليمي ولما لقوه من كرم الضيافة. وأعربوا أيضا عن تقديرهم للرئيس ولنائبة الأمين العام للأمم المتحدة ولنائب رئيس الاتحاد الأفريقي لحضورهم المنتدى.

المرفق

إعلان شـــلالات فيكتوريا بشـــأن عقد الأمم المتحدة للعمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة في أفريقيا

نحن الوزراء والمسؤولين الأفريقيين المسؤولين عن التنمية المستدامة، والتمويل والتنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، والزراعة، والعدل، والإحصاءات، والعلم والتكنولوجيا، وممثلي مفوضية الاتحاد الأفريقي والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، والبرلمانات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني،

وقد اجتمعنا في شـــلالات فيكتوريا، زمبابوي، في الفترة من 24 إلى 27 شـــباط/فبراير 2020 في الدورة السادسة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة بشأن موضوع "2020-2030: عقد لتحقيق تحول وازدهار أفريقيا من خلال خطة عام 2030 وخطة عام 2063"،

وإذ نعرب عن بالغ امتناننا وتقديرنا لرئيس زمبابوي، إمرسون دامبودزو منانغاغوا، ولحكومة وشعب زمبابوي لسخائهم في استضافة الدورة السادسة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة وكرم الضيافة الذي لقيه المشاركون،

وإذ نعرب أيضـا عن خالص تقديرنا لحضـور المنتدى من جانب الرئيس منانغاغوا، ونائبة الأمين العام للأمم المتحدة، أمينة محمد، ونائب رئيس الاتحاد الأفريقي، كويسي كوارتي،

وإذ نشـير إلى الإعلان السـياسـي الصـادر عن مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المسـتدامة، المعقود يومي 24 و 25 أيلول/سـبتمبر في نيويورك، الذي يعلن العشـرينيات من هذا القرن عقدا للعمل من أجل تحقيق هذه الأهداف، *وإذ نعيد تأكيده*،

وإذ نشير إلى إعلان مراكش بشأن التنمية المستدامة والرسائل الرئيسية المعتمدة في الدورة الخامسة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المســـتدامة التي عُقدت في مراكش، بالمغرب، في الفترة من 16 إلى 18 نيسان/أبريل 2019، *وإذ نعيد تأكيدها أيضا*،

وإذ نشير إلى قرار الجمعية العامة 1/70 الذي اعتمدت فيه الجمعية العامة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، *وإذ نعيد تأكيده كذلك*،

وإذ نشـــير إلى خطة عام 2063: أفريقيا التي نصـــبو إليها، التي اعتمدتها جمعيةُ رؤســـاء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورتها العادية السنوية الرابعة والعشرين،

وإذ نسلِّم بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة في تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063،

وإذ نضع في اعتبارنا الدور الحاسم للشباب في خطة التحول في القارة،

وإذ نرحب بوجود الاستعراض المحلي الطوعي لأول مرة في المنتدى الإقليمي، وإذ نشدد على الدور الأساسي للاستعراض المحلي الطوعي في إضفاء الطابع المحلي على الاستعراض الوطني الطوعي وتعزيزه، وكفالة التنفيذ الفعال لخطة عام 2030 وخطة عام 2063،

وإذ نلاحظ مع بالغ القلق أن أفريقيا ليست على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن الفرصة سانحة لاتخاذ إجراءات حاسمة على نطاق القارة خلال العقد 2020-2030 من أجل تحقيق هذه الأهداف،

وإذ نشدد مع بالغ القلق على التهديد الوجودي الذي يشكله تغير المناخ والحاجة الملحة إلى زيادة الطموح بشأن الإجراءات المتعلقة بالمناخ لتفادي الآثار الكارثية لتغير المناخ على نطاق عدة أهداف،

وإذ نؤكد من جديد التزامنا بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ خطة عام 2063،

1 - *ندعو* جميع البلدان الأفريقية إلى إعادة النظر على وجه السرعة في أطر تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063، ومواءمة خططها الإنمائية الوطنية مع مبادئ الخطتين، والبدء بتنفيذ البرامج والمشاريع للوفاء بالالتزامات العشرة للعمل المبينة في الإعلان السياسي لمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، *وندعو* أفرقة الأمم المتحدة القطرية إلى تقديم دعم قوي ومنسق ومتسق إلى الدول الأعضاء في هذا الصدد؛

2 - *ندعو أيضا* جميع البلدان الأفريقية إلى وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية يكون محورها الإنسان وشاملة للجميع لدعم عقد الأمم المتحدة للعمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة، يتم تعميمها في خطط التنمية الوطنية وعمليات الميزنة، وفي هذا الصدد تعزيز آليات تعبئة الموارد على الصعيد الوطني والاستفادة بكفاءة من تمويل الخطتين؛

3 - *ندعو كذلك* جميع البلدان الأفريقية إلى تنفيذ الرسائل الرئيسية للمنتدى الإقليمي؛

4 - *ندعو* منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والشركاء إلى زيادة دعمهم لتنمية قدرات الدول الأعضاء من أجل تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063، ووضع وتنفيذ استراتيجيات متسقة يعزز كل منها الأخرى على كل من الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني لدعم عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة من خلال تدخلات محددة الأهداف وتنمية القدرات في المجالات التحويلية، بما في ذلك العمل المناخي؛ والشباب؛ والتعليم؛ وريادة الأعمال والابتكار؛ وتمكين النساء والأشخاص ذوي الإعاقة؛ والنظم الغذائية؛ والصحة؛ والبيانات والإحصاءات؛ والتجارة؛ والاستعراضات الوطنية والمحلية الطوعية القائمة على الأدلة وأدوات التخطيط والرصد والتقييم والإبلاغ المتكاملة؛ والعلم والتكنولوجيا والابتكار؛ وإشراك الجهات صاحبة المصلحة؛

5 - *نؤكد من جديد*، انطلاقًا من مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب، الأهمية المحورية لأهداف التنمية المستدامة في تحقيق أهداف الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وخطة العمل العالمية لإنهاء حالات انعدام الجنسية، ولا سيما لضمان الحماية والإدماج والمساعدة وتحديد الحلول للسكان المتضررين، بما في ذلك ما يتعلق بحالة التشرد الداخلي؛

6 - *ندعو* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، إلى تقديم تقارير سنوية إلى منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة بشأن وضع وتنفيذ استراتيجية إقليمية لدعم عقد الأمم المتحدة للعمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة؛

7 - *تطلب* إلى حكومة زمبابوي أن تقدم الرسائل الرئيسية بالنيابة عن أفريقيا إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اجتماعه الذي يعقد في نيويورك من 7 إلى 16 تموز/يوليه 2020؛ وفي مختلف المنتديات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية من أجل الدعوة إلى التعجيل بتنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063.